بكر وديعة ادخلت الخاف المرهونة وامة زوجته او وديعة
بخيار ان حصلت الحيضة عنده من تحت يده ٣ ايام
الايداع ونحوه وايام الخيار عن المشتري ولم تخرج الامة
لحاجة او غيرها ولم يلج عليها سيدها والا وجب لاساءة
الظن كما تقدم ولا استبراء على من اعتق امته الموطوءة له
وتزوج بها بعد العتق لان وطيه الاول صحيح او اشتري
زوجته وان قبل البناء بها وهذا مفهوم قوله وطء تكت
مباحة الوطي ولو اشتراها اي زوجته بعد البناء بها
فباعها الرجل او اعتقها او مات عنها او عجز المكاتب
عن اداء الكتابة بعد ان اشتراه زوجته التي بنى بها وهي حيضة
لسيدها بان انتزعها منه قبل وطي الملك الحاصل بالشرا
هذا اظهر تتنازعه الافعال الاربعة قبله اي بياع واعتق
ومات وعجز لم تحل لسيد اشتراها من الزوج وانتزعها من
مكاتبه او ورثها اذا مات ولا لزوج يريد تزويجها بعد
العتق او الموت او البيع او عجز المكاتب فقوله لسيد راجع
لما عدا العتق وقوله ولا لزوج راجع للجميع الا بقرئين اي
طهرين عدة فسخ النكاح الحاصل من شراء الزوج لزوجته
بعد البناء لان عدة فسخ نكاح الامة قرءان كعدة طلاقها
وقوله عدة اما بالجر بدل او عطف بيان لقرئين او بالرفع
خبر مبتدا محذوف اي هما عدة فسخ والا بيحصل البيع او العتق
او الموت او عجز المكاتب قبل وطي الملك بل بعده فحيضة
فقط

فقط لمن اشتراها او ورثها او اراد تزويجها او انتزعها
من مكاتبه لان الوطي الملك هدم عدة النكاح حصول
اي حصول شيء مما ذكر من البيع او العتق او الموت للزوج
المشتري بعد البناء حيضة حصلت بعد الكراو قبل وطيها بالملك
فانما تكتفي بحيضة اخرى تكمل بها عدة فسخ النكاح او حصو
بعد حيضتين فعليها حيضة فقط للاستبراء وهذا في غير
العتق لان الامة اذا اعتقت ولم تكن ام ولد بعد الحيض
فلا استبراء عليها بخلاف ام الولد فانها تستبرئ حيضة كما تقد
ولا استبراء على اب وطي جارية ابنه بعد استبرائها من
غير وطي ابنه لانه قد ملكها بمجرد جلوسه بينهما وان اخذ بها
بالقيمة وحرمت على ابنه فوطيه صار في مملوكته بعد
استبرائها وهذا هو الراجح قال وتؤولت ايضا على وجوبه
وعليه الاقل فلو لم يستبرها لوجب استبراها اتفاقا ولا استبرا
على بائع ان غاب عليها مشتر خيار له اي للمشتري ورد ها
على بائعها او وكيله اذا كان الخيار للبائع او الاجنبي للطوع
امانته كالوديع وندب الاستبراء حيث كان الخيار للمشتري
وقيل مطلقا وقيل يجب ومشى في ندبه قوله كسيد وطئ
امته بكرا او ثيبة او زنى حال كونها حاملا منه اي من
السيد ثم شرع يتكلم على الموانعة وهي نوع من الاستبراء الا
انها تختص بمزيد احكام ولذا افردها بالذكر فقال بالعطف
على استبراء امة وموانعة العلية اي ويجب موانعة العلية

Copyright © King Saud University